تأثيرات مشكلة الزحف العمراني على زراعة محصول الطماطه في قضاء الزبير

الاستاذ المساعد الدكتور
إبراهيم علي العيساوي

جامعة البصرة– كلية التربية للبنات– قسم الجغرافيا

يعاني قضاء الزبير من مشكلة الزحف العمراني على معظم أرضية الصالحة وغير الصالحة للزراعة على حد سواء وقد أدت هذه المشكلة الى تقلص المساحات المزروعة بزراعة محصول الطماطة واعداد المزارع فيه .
تبين من خلال الدراسة الميدانية ان ابرز اسباب مشكلة الزحف العمراني على الاراضي الزراعية في القضاء هو تجزئة الاراضي الزراعية وبيعها على شكل وحدات سكنية لغرض تحقيق اعلى الارباح اذ ان معظم الاراضي التي كانت مزروعة بمحصول الطماطة والتي تتراوح مساحاتها بين (٥ – ٢٠ دونم) قد تم تجزئتها الى اراضي سكنية تراوحت مساحتها بين (١٥٠ – ٥٠٠ م٢) واذا ما قارنا بين اسعار الاراضي الزراعية التي لا تزيد عن (١٥ – ٣٠ مليون دينار للدونم الواحد) وبين اسعار هذه الاراضي على شكل وحدات سكنية فان اسعار هذه الوحدات السكنية تصل الى اضعاف اسعارها كأراضي زراعية حيث يتم تقسيمها الى قطع تصل الى (١٦) قطعة علما ان سعر القطعة الواحدة يصل كحد ادنى الى (٨ مليون دينار) وعلى هذا الاساس فان سعر الدونم الذي يستخدم للسكن يصل الى (١٢٨ مليون دينار) بزيادة نقدية تصل الى (٩٨ مليون / للدونم الواحد) مقارنة مع سعر الدونم كأرض زراعية .

يتضح من الجدول (١) الانخفاض الكبير في المساحات المزروعه بمحصول الطماطة وعدد المزارع ففي الموسم الزراعي ١٩٩٤ / ١٩٩٥ بلغت المساحات المزروعه بالمحصول (٥٨،٧٥٠ دونم) وعدد المزارع (١٤،٦٨٨دونم) تشكل نسبة (١٢،٢%) من المساحة الصالحة للزراعه في القضاء والبالغه (٤٨٢،٤٦٠ دونم) انخفضت المساحات المزروعه في الموسم الزراعي ٢٠٠٤/

٢٠٠٥ الى (٢٥،٣٥٠ دونم) تشكل (٥،٢٥ %) من المساحة الصالحة للزراعه في القضاء كما انخفض عدد المزراع الى (٦٣٣٨) مزرعه واستمر الانخفاض في المساحات المزروعه حتى وصل في الموسم الزراعي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ الى (١٣،٨٩٦ دونم) تشكل (٢،٨%) من المساحة الصالحة للزراعه وعدد المزراع الى (٣٤٧٤ مزرعه) وفي الموسم الزراعي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ انخفضت المساحات المزروعه الى (١١،٥٢٥ دونم) تشكل (٢،٤%) من المساحة الصالحة للزراعة وعدد المزارع (٢٨٨١) مزرعه وبذلك يمكن القول ان القضاء فقد (٤٧،٢٢٥ دونم) من اراضيه الزراعية كان عدد المزارع فيها (١١،٨٠٧) مزرعه كانت مزروعه فعلا بمحصول الطماطة وذلك في الموسم الزراعي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ مقارنة بالموسم الزراعي ١٩٩٤ / ١٩٩٥

جدول (١)
المساحات المزروعة بمحصول الطماطه ونسبتها المئوية من الصالحة للزراعة وعدد المزارع في قضاء الزبير للمدة (١٩٩٥ – ٢٠١٦)

الموسم الزراعي	المساحة المزروعه بمحصول الطماطه / دونم	عدد المزارع	% من المساحة الصالحة للزراعة
١٩٩٤ / ١٩٩٥	٥٨٧٥٠	١٤٦٨٨	١٢،٢٠
٢٠٠٤ / ٢٠٠٥	٢٥٣٥٠	٦٣٣٨	٥،٢٥
٢٠١٤ / ٢٠١٥	١٣٨٩٦	٣٤٧٤	٢،٨٠
٢٠١٥ / ٢٠١٦	١١٥٢٥	٢٨٨١	٢،٤٠

من الاسباب الرئيسة الاخرى الى ادت الى فقدان قضاء الزبير لاراضية الزراعية هو انتشار الحقول النفطية وتوسعها بشكل كبير على اعتبار ان توجة الدوله نحو زيادة عدد الابار النفطية لزيادة الانتاج النفطي الا ان ذلك كان على حساب مزارع الطماطة في القضاء حيث يتضح من خريطة (٢) ان مجموع مساحة الحقول النفطية بلغ (٥٩٠،٦ كم٢) اي ما يعادل (٢٣٦،٢٤٠ دونم)تمثل (٤٩ %) من مساحة الاراضي الصالحة للزراعه في القضاء واذا ما اخذنا بالاعتبار ان المعدل العام لمساحة المزراع (٤ دونم / للمزرعه) فان مساحة الحقول النفطيه يبلغ عدد المزارع فيها (٥٩٠،٦٠ مزرعه) وان هذا العدد من المزارع يفوق عدد المزارع في جميع المواسم الزراعية المدروسه (١٩٩٥ – ٢٠١٦) الامر الذي يعد خساره اقتصادية كبيرة اذ ان استثمار هذا العدد الكبير من المزراع في زراعة محصول الطماطة من شانه ان يسد الحاجة المحلية لسكان محافظة البصرة ويؤدي في الوقت نفسة الى خفض اسعار محصول الطماطة نتيجة لزيادة الانتاج الزراعي المتوقع من هذه المزارع .